

الإطار العام للمحاضرة ال(27).

الحكومة الانتقالية الثالثة ودورها في انبثاق مجلس النواب.

بعد ان انتهى عمل الحكومة العراقية الموقته الثانية في (13) أيار عام 2005 جاءت الحكومة الانتقالية الثالثة والتي تشكلت من قبل برلمان منتخب من الشعب تولى رئاسة الوزراء فيها الدكتور إبراهيم الجعفري وفي (6) نيسان عام 2005 انتخب جلال الطالباني رئيساً للعراق وتم التصديق على هذه الحكومة من قبل الجمعية الوطنية العراقية بأغلبية أعضائها في 28 نيسان 2005 وضمت الحكومة العراقية الجديدة أربعة نواب برئيس الوزراء و(32) وزيراً و17 لائتلاف العراقي الموحد و(8) لقائمة التحالف الكردستاني(6) للعرب السنة وواحدة للكردانيين والاشوريين التي اطلق عليها باسم (حكومة الوحدة الوطنية) سميت هذه الحكومة بالانتقالية بسبب عملها الى الانتقال التدريجي بالعراق الى اعداد دستور دائم يحل محل قانون إدارة للمرحلة الانتقالية, والذي تم التصويت عليه في (2005/11/10) وتم بموجب الدستور انشاء برلمان منتخب ودائم سمي بمجلس النواب العراقي حل محل الجمعية العمومية الموقته أي الجمعية الوطنية العراقية والتي تشكلت بموجب الانتخابات الأولى في 30 كانون الثاني 2005 وكانت ابرز مهام هذه الحكومة هي الاعداد لقيام انتخابات مجلس النواب كمجلس منتخب يأتي بحكومة دستورية دائمة في العراق ومدة بقائها (4) سنوات

اهم برامج الحكومة الانتقالية الثالثة

بناء عراق دستوري ديمقراطي فدرالي تعددي في اطار الوحدة الوطنية , واحترام حقوق الانسان العراقي والابتعاد عن التمييز الطائفي والعنصري والديني , والعمل على تحقيق السيادة الوطنية الكاملة واحترام الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي, وان الإسلام هوية الدولة الرسمي ,ناهيك عن اهداف أخرى منها تمتين العلاقات السياسية والدبلوماسية لإرساء علاقات إقليمية ودولية

اهم إنجازات الحكومة الانتقالية الثالثة.

1-البناء السياسي الداخلي: ضمن هذا الاطار شرعت الحكومة الانتقالية الى ترسيخ مقومات العملية السياسية في العراق الجديد من خلال استيعاب مكونات الشعب في تشكيل مجلس الوزراء سواء التي شاركت في الانتخابات التاريخية في 30 كانون الثاني عام 2005 او التي لم تشارك لأسباب وظروف استثنائية ولتعزيز هذه الانتخابات طرحت الحكومة الانتقالية المنتخبة خطاباً سياسياً يعتمد الدعوة الى المشاركة الوطنية الشاملة والحوار بين مختلف التيارات النيابية والدينية والمذهبية والقومية, متخذة بنظر الاعتبار الاتفاق المبرم بين الائتلاف العراقي والتحالف الكردستاني فضلا عن تعزيز الاليات الديمقراطية ومؤسساتها كالجمعية الوطنية العراقية ومجالس المحافظات وشؤونها المختلفة وفي هذا السياق شكلت الحكومة لجنة وزارية عليا مهمتها مساندة تفعيل العملية الدستورية والإسراع في انجاز صياغة مسودة الدستور

الدائم للبلاد في موعدها المحدد, وتوسيع دائرة مشاركة المرأة
ومؤسسات المجتمع المدني

2- في مجال السياسة الخارجية

بعد ان تغيرت المعادلة السياسية في العراق وما مر به من احتلال
امريكي, نجد ان السياسة الخارجية في العراق قد دخلت مرحلة
جديدة اثر التحول السياسي الكبير, لاسيما وان وقوع العراق تحت
الاحتلال الأمريكي يجعله فاقداً للسيادة التي توهله لكي يتمتع
بسياسة خارجية مستقلة بعيدة عن تأثير الأطراف الدولية خصوصاً
وان العالم اليوم يعيش برمته في أمواج من التغيرات السياسية
المتصارعة. لذلك لابد من انتهاج سياسة خارجية اكااديمية وواقعية
مع المحيط الدولي فعملت الحكومة الانتقالية على انتهاج سياسة
خارجية تحافظ على استقلال العراق وتحفظ سيادته الوطنية ووحده
أراضيه وتعتمد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
الأخرى وتسوية المشكلات التي خلفها النظام السابق مع دول
المنطقة والعالم كما تواصلت الحكومة مع دول الجوار بغية توسيع
اطار التعاون الأمني والتجاري والثقافي وسعت الى تبني الحضور
الفاعل والمشاركة الإيجابية في المؤسسات والمنظمات العربية
والإسلامية والدولية كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر
الإسلامي والأمم المتحدة والالتزام بالمعاهدات الدولية التي لا تخل
بالثوابت الوطنية العراقية والعمل على إرساء علاقات إقليمية
ودولية تقوم على مبدأ التوازن والعمل الإيجابي والاحترام المتبادل
وحسن الجوار واعتبار امن واستقرار المنطقة من مسؤولية
شعوبها وحكوماتها فضلاً عن ذلك عملت على تعزيز مكانة العراق
في الخارج من خلال استعادة كل المواقع التي فقدتها العراق على

الساحة الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية والذي توج بعقد مؤتمر بروكسل بمشاركة (8) دولة بهدف دعم العراق وبالتالي عزز مكانة الحكومة بالإيفاء بنجاح عملية كتابة الدستور ومن ثم التصويت عليه. ناهيك عن استحداث العديد من القنصليات التي كانت مغلقة في بعض الدول العربية لاسيما إيران وتركيا والسعودية ومعالجة كل الازمات والتراكمات الثقيلة مع دول الجوار ومنها الكويت من خلال تشكيل لجان وزارية لإيجاد الحلول المناسبة

3- في مجال السياسة الاقتصادية:

باشرت الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة اقتصادية متوازنة تراعي حاجات البلاد وتنمية الموارد وزيادة العوائد المالية اذ سعت في هذا الجانب بالاستيفاء بالشروط اللازمة لإطفاء الديون كما عملت على حماية الثروات الوطنية من الهدر والتبذير والسعي لالغاء سقف العقوبات ضد المهربين والمفسدين اذ عملت على سياسة نفطية مدروسة لا تتقاطع مع او ضد السوق النفطية العالمية المرجوة، لمصلحة العراق ومشاريعه التنموية والخدمات والعمل على معالجة ظاهرة التصحر والاهتمام بالثروة الحيوانية والسلمية والارتقاء بالمشاريع الصناعية والزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي وغيرها من الإنجازات في هذا الجانب.

اهم التحديات التي واجهت الحكومة الانتقالية

1- التحديات الداخلية :

وهذه كانت ظاهرة وملموسة والمتمثلة بالوضع الأمني والفساد الإداري والذي يمكن ان نطلق عليه بالتحديات الداخلية .

2- تحديات ائتلاف الأحزاب المتحالفة:

وهو التحالف الذي ينتمي له السيد الجعفري فالتباين في وجهات النظر بين اطراف الائتلاف كان يشكل تحدياً واضحاً , والذي انعكس عن أداء المسؤولية وعدم تنفيذ البرنامج الحكومي مما اثر على أداء عمل الحكومة وانجازاتها.

3- تحديات الائتلاف الحكومي :

يمثل الحكومة الانتقالية ائتلاًفاً موسعاً يشارك به الكثير من الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية وأيضاً الأحزاب الكردية مما جعل الائتلاف يواجه تحدياً داخلياً اسمه مطالب واهداف ومصالح واستراتيجيات الائتلاف مثل رفض الأحزاب الكردية تصنيف البشمركة جماعات مسلحة وعدتها قوات تحرير.

4-التحديات الحزبية:

وهذا يمثل تحدٍ اخر لكون رئيس الحكومة الانتقالية المرشحة من قبل حزبه (حزب الدعوة) يضطر في كثير من الأحيان الى التنسيق مع مواقف الحزب والتشاور في كثير من القضايا .

5-التحديات الخارجية :

افرزت السياسة الخارجية للعراق من قبل الاحتلال الأمريكي الكثير من المشكلات مع المحيط الإقليمي تميزت بالتوتر وعرقلة حركته الدبلوماسية والسياسة خارج حدوده , وقد انعكس بشكل واضح

على العلاقات بين الشعب العراقي والشعوب المجاورة فالحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات من 1980 - 1988 واحتلال العراق للكويت عام 1990 عقدت علاقة العراق مع جيرانه ,وجعلت الاقتصاد بمشكلات ضخمة أهمها الديون المتركمة ناهيك عن العلاقة مع سورية واتهام العراق لها بتوريد المقاتلين الأجانب للقيام بعمليات انتحارية بالعراق وسورية ترفض الاتهام كل ذلك شكل احدى المفارقات لتحدي الحكومة الانتقالية كما ان العلاقة مع تركيا شائكة ومعقدة خصوصا فيما يتعلق بقضية كركوك فالأكراد يصرون على اعتبارها جزءاً من إقليم كردستان وتركيا ترى انها مدينة تركمانية ,وتحذر من توسيع رقعة الحكم الذاتي وغيرها من القضايا التي عدت جزءاً من التحديات الخارجية .